«١٨٠٠» كيلو متر سواحل ونهر النيل و«٨» بحيرات ..ونستورد الأسماك!

د. مصطفى فايز

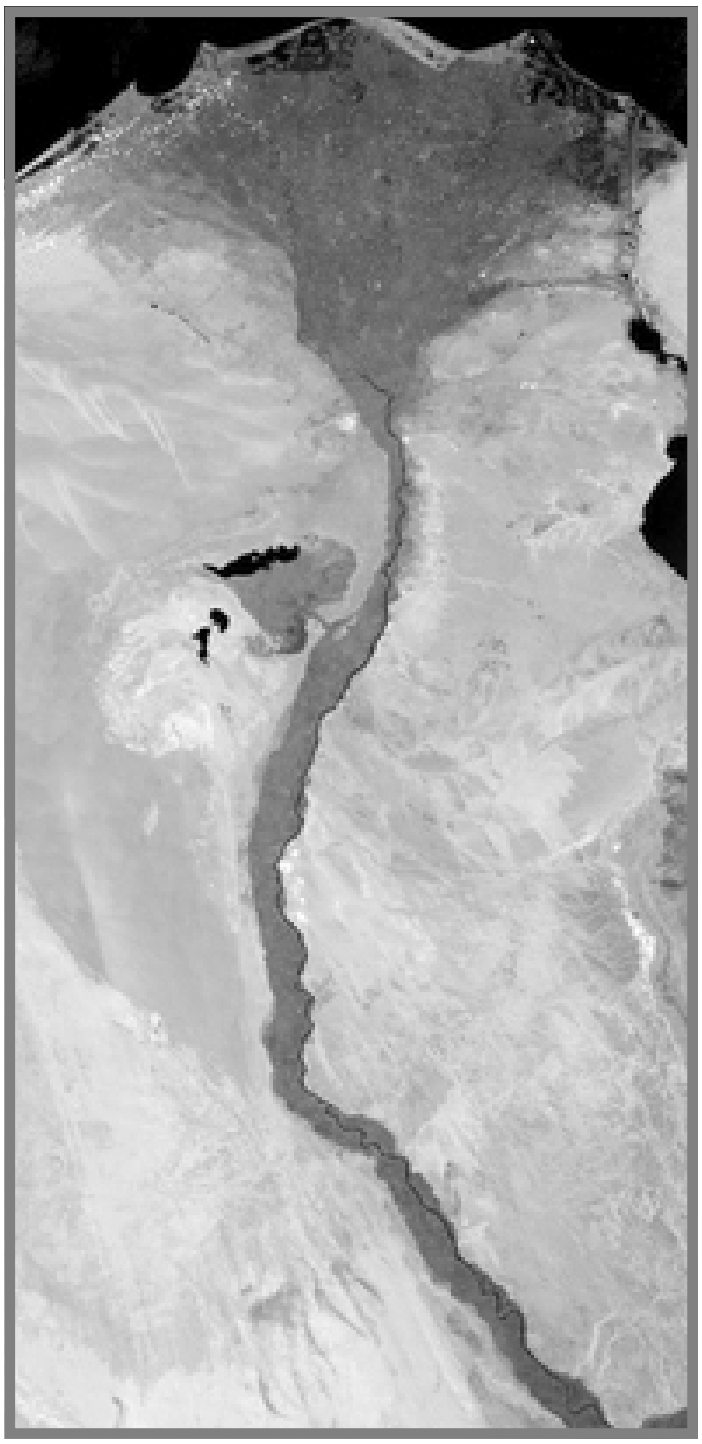

فى غياب القانون وفساد المحليات تقلصت مساحة البحيرات إلى حد كبير.. وأصبحت مباحة لأصحاب النفوذ الذين واصلوا ردمها

أسبغ الله على الأرض المصرية موارد طبيعية بلا حدود تحسدنا عليها الأمم، وفى عرض سريع لمواردنا الطبيعية من الثروة السمكية فلدينا سواحل على البحر المتوسط والأحمر تمتد لـ١٨٠٠ كيلو متر من مرسى مطروح شمال غرب البلاد، إلى مرسى علم جنوب شرق البلاد، ولدينا نهر النيل وطوله فى الأرض المصرية ١٢٠٠ كيلو متر، ولدينا ٨ بحيرات هى: البردويل والمنزلة والبرلس ومريوط وإدكو وقارون والبحيرات المرة، وعروس البحيرات بحيرة السد العالى، بعض منها من المياه العذبة أو المالحة أو خليط منها، ولدينا ٣

إنتاج مصر من مصايدها البحرية لا يتعدى ١١٪ من الإجمالى.. رغم أن مساحتها مجتمعة تبلغ نحو «١٢» مليون فدان

معاهد علمية لأبحاث الثروة السمكية، ويكفى أن أقول إن مساحة نهر النيل ٣ ملايين فدان.. ولدينا ٢٠٠ ألف صياد ماهر، يعيشون ويكتسبون من رزق البحار.

ولدينا جمعيات تعاونية أهلية تمتلك مراكب صيد وثلاجات وحلقات لبيع السمك وسيارات وورش صيانة وعمرات ومخازن وثلاجات، هذه صورة مواردنا التى حبانا بها الله.

والصور الأخرى من الشارع فالوعى زاد عند المصريين وباتوا يقبلون على أطباق البحر وحتى الطبقات محدودة الدخل تقبل على أكل السمك؛ لأنه الأرخص وعظيم الفائدة، ولكن وجه الصورة الأخرى يعكس أيضًا طلبًا عاليًا على الأسماك، وزيادة منافذ البيع، والأكثر والأغرب والأخطر أن السمك يباع

فى الشوارع بعيدًا عن الأسواق بلا تبريد رغم أنه سلعة سريعة الفساد وحساسة من حرارة الجو!

وترجمة هذه الوفرة من الأسماك هو أن مصر أصبحت تستورد الأسماك وأطباق البحر من جنوب شرق آسيا ومن الخليج العربى... لماذا؟

لأن الأسماك المستوردة قد تكون الأرخص، وربما لأن الأسماك المحلية تسبح فى أنهار من التلوث فى النيل والبحيرات، وبات أى مصب مائى هو مدفن للمخلفات السائلة، والصلبة والخطرة، ورغم عيون قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون ١٠ لسنة ٢٠١٠، فإن المجارى المائية ملوثة بأكثر من ٥٧٠ نوعًا من الملوثات السائلة والصلبة والمبيدات السامة، ومياه صرف صحى غير معالجة، ومياه صرف زراعى، ومياه صرف صناعى غنية بالمعادن الثقيلة.. هذا فى المجارى المائية العذبة، باستثناء بحيرتين هما: البردويل وهى بعيدة عن الحيز العمرانى والسكانى والمناطق الصناعية.. وتم إنقاذها من مصبات التلوث.. والبحيرة الثانية هى بحيرة السد العالى لأنها كذلك بعيدة عن المناطق الصناعية والسكنية والزراعية وأن تحفظ بعض العلماء على رحلة الخروج لأبناء النوبة لاستيطان شواطئ البحيرة حيث تنعدم شبكة الصرف الصحى! وما سوف يصيب البحيرة من ملوثات -بالضرورة- نتيجة دخول النشاط الإنسانى على ضفافها.

جامعاتنا ومعاهدنا تضم حشداً هائلا من العلماء، ما يستدعى دراسة أسباب القصور ونقص الإنتاج

ماذا تنتج مصر من أسماك عبر سواحلها ونيلها وبحيراتها؟

إنتاج مصر من الأسماك فى المصايد البحرية لا يتعدى ١١٪ من مجموع الإنتاج السمكى، وهى مصايد مفتوحة مساحتها ١١,٢ مليون فدان، وهو إنتاج متدنٍ، فكل مليون فدان من مساحة المصايد السمكية البحرية ينتج ١٪ فقط من الإنتاج السمكى.. ويلتمس الصيادون الأعذار بأن السبب هو ضعف الخصوبة فى الأبيض.. واستغلال سواحل البحر الأحمر فى بناء المنتجعات وسباحة الغوص والسنورلينج وسياحة حدائق المرجان.. بالإضافة إلى الردم فى السواحل للتوسع على حساب البحر.

وتتقدم البحيرات الطبيعية فى الصورة وهى خصبة بالغذاء، وبالتالى وفرة الأسماك ولكن كل البحيرات يتم انتهاك سواحلها وصب الملوثات، والاعتداء والرد على شواطئ البحيرات وامتلكت العصبيات أرجاء البحيرات وتقلصت مساحة بحيرة مريوط مثلا من ٧٠٠ ألف فدان إلى ٢٠٠ ألف فدان!

ففى غياب القانون وفساد المحليات ونفوذ أعضاء مجلسى الشعب والشورى إبان النظام الفاسد أصبحت البحيرات والبحار متاحة ومباحة لكل من هو صاحب نفوذ، وغاب قانون البيئة الذى صدر سنة ١٩٩٤ رقم ٤، الذى يجرم الردم والاعتداء والبناء على السواحل والشواطئ، واعتبر القانون البحيرات وجزر نهر النيل محميات طبيعية غير مسموح الاعتداء عليها أو البناء، وجرم القانون البناء على الساحل واشترط البناء على بعد ٢٠٠ متر من خط البحر.

إن جامعاتنا ومعاهدنا تضم حشدًا هائلا من العلماء، وتم دراسة وبحث كل أسباب القصور والنقص فى الإنتاج ولكن تبقى الفجوة «السامة» بين البحث العلمى وتطبيقه على الواقع لأن المحليات والبيروقراطية والفساد والمصالح، تحكم كل هذه الأمور، فإذا تم تفعيل البحث العلمى، وتم تطهير المحليات وتم تطبيق قانون البيئة، فإن السواحل والأنهار والترع والبحيرات، غنية بالأسماك وأطباق البحر، مع تطوير أليات الصيد، وتعزيز مناطق الصيد بالمراكب الثلاجة، لنقل الإنتاج فى عرض البحر أو البحيرات إلى أسواق الاستهلاك، هنا يقفز الإنتاج السمكى من ١٥٪ من قيمة الإنتاج البروتينى الحيوانى إلى أضعاف هذه النسبة.. وتتضاعف إنتاجية الثروة السمكية كقطاع مهم فى الاقتصاد القومى.